مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإسلامية) المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، ص545- ص573 يونيو 2011
ISSN 1726-6807 http://www.iugaza.edu.ps/ar/periodical/

منهج الإمام ابن عاشور في القراءات في تفسيره التحرير والتنوير

بسام رضوان عليان
ماجستير في التفسير و علوم القرآن
محاضر في كلية الدعوة الإسلامية

ملخص: البحث: تناول هذا البحث منهج الإمام ابن عاشور في القراءات في تفسيره، وقد اقتصرت دراستي على الجزء الأول والثاني من هذا التفسير المسمى التحرير والتنوير، وقد تحدثت فيه عن بعض القضايا المتعلقة بالقراءات ، ثم دراسة موجزة عن حياة الإمام ابن عاشور، ثم عن قضايا القراءات في مقدمة تفسيره، ثم عن منهجه في القراءات، ثم عن ما له وما عليه عند حديثه عن القراءات، ثم أهم النتائج التي توصل إليها الباحث.

" approach forward Imam Ibn Ashour in readings in the interpretation Althrire and Altnwer "

Abstract: Take this research approach forward Imam Ibn Ashour in readings in the interpretation has been limited to the first part and secondary of this interpretation is called Althrire and Altnwere and had spoken with it, and have talked about some of the issues related to readings and a brif study on the life of Imam Ibn Ashour. Then issues Readings in the introduction to interpretation, Then it's approach in the readings, and then aout what him and what he has when talking about the readings, and then for the most important results reached by the researcher.

مقدمة :

الحمد لله الذي أكرمنا بأفضل رسول ، وأنزل إليه أعظم كتاب ، وجعل هذا الكتاب مهيمنا على جميع الكتب السماوية ، وأمر نبيه- صلى الله عليه وسلم - بتبيين وتدبر هذا الكتاب ، فقال عز من قائل : ﴿... **وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ** ﴾ (النحل :44).

فنحمده تعالى حمداً كثيراً طيباً مباركاً على هذه النعمة العظيمة التي أنعمها الله علينا ، ونصلي ونسلم على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه ، ومن سار على دربه إلى يوم الدين وبعد...

فإن أفضل ما يشتغل به الإنسان هو كتاب الله عز وجل ، والعلوم المتعلقة بهذا الكتاب كثيرة ، منها علم القراءات ، وهذا العلم من العلوم العظيمة التي تعين طالبي العلم على فهم كتاب الله سبحانه وتعالى .

ولقد اشتغل بهذا العلم علماء كثر قديماً وحديثاً ، منهم إمامنا محمد الطاهر ابن عاشور رحمه الله ، وهو من كبار مفسري القرآن في العصر الحديث .

اسم الموضوع :

وقد جعلت بحثي هذا في بيان منهج الإمام ابن عاشور في القراءات في تفسيره .

وقد اقتصرت دراستي هذه على الجزء الأول والثاني من هذا التفسير المسمى التحرير والتنوير .

أسباب اختياري لهذا التفسير :

1- ترجع أهمية هذا البحث ، بسبب كونه يتناول كتاباً عظيماً ، له شأنه ومكانته بين كتب التفسير، حيث إن تفسير (التحرير والتنوير) للإمام ابن عاشور رحمه الله من التفاسير العظيمة في العصر الحديث ، فهو يعد من كبار مفسري القرآن، الكريم في العصر الحديث ...

ولقد احتوى تفسيره على خلاصة آرائه الاجتهادية والتجديدية ، حيث استمر في هذا التفسير ما يقرب من خمسين عاماً .

2- حبي الكبير في بيان وإظهار طريقة الإمام ابن عاشور من خلال عرضه للقراءات في تفسيره، وإبراز ذلك لطلاب العلم للاستفادة من ذلك.

خطة البحث :

يشتمل البحث علي مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة على النحو التالي :

المقدمة : وتشتمل على أهمية الموضوع وأسباب اختياره وأهدافه وخطة البحث .

المبحث الأول : تعريف عام بالقراءات ،

ويشتمل على أربعة مطالب :

المطلب الأول : تعريف القراءات لغة واصطلاحاً .

المطلب الثاني : صلة القراءات بالأحرف السبعة .

المطلب الثالث : أنواع القراءات وأقسامها .

المطلب الرابع : التعريف بالقراء العشرة ورواتهم .

المبحث الثاني : دراسة عن حياة الإمام محمد الطاهر ابن عاشور

ويشتمل على أربعة مطالب:

المطلب الأول : اسمه ومولده ونشأته

المطلب الثاني : حياته العلمية .

المطلب الثالث : شخصيته وأخلاقه .

المطلب الرابع : وفاته .

المبحث الثالث : **قضايا القراءات في مقدمة ابن عاشور .**

ويشمل علي ثلاثة مطالب:

المطلب الأول : حالات القراءات .

المطلب الثاني : معنى نزول القرآن على سبعة أحرف .

المطلب الثالث : مراتب القراءات الصحيحة والترجيح بينها .

المبحث الرابع : **منهج ابن عاشور في القراءات .**

ويشتمل على أربعة مطالب :

المطلب الأول : المعالم العامة لمنهجه في القراءات .

ويشتمل على ثلاثة بنود :

البند الأول : أنواع القراءات التي استعرضها .

البند الثاني : نسبة القراءة إلى قارئها .

البند الثالث : ضوابط قبول القراءة وردها .

المطلب الثاني : منهج ابن عاشور في الاجتهاد للقراءات وتوجيهها .

المطلب الثالث : الترجيح والاختيار في القراءات ومنهجه فيه .

المطلب الرابع : ما له وما عليه في حديثه عن القراءات .

الخاتمة .

وتشتمل على أهم النتائج التي توصل إليها الباحث .

المبحث الأول

تعريف عام بالقراءات

ويشتمل على أربعة مطالب :

المطلب الأول : تعريف القراءات لغة واصطلاحاً .

القراءات في اللغة : جمع قراءة ،والقراءة من قرأ يقرأ قرءاً وقراءةً وقرآناً ، وهو بمعنى الجمع والضم(1) .

والقراءات في الاصطلاح . " هي علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة " (2) .

والقراءات المتواترة هي : وهي كل قراءة وافقت العربية مطلقاً، ووافقت أحد المصاحف ولو تقديراً، وتواتر نقلها، ويلحق بها القراءة الصحيحة الجامعة للأركان الثلاثة المستفيضة المتلقاة بالقبول وهي القراءات العشر(3).

المطلب الثاني : صلة القراءات بالأحرف السبعة :

للقراءات القرآنية صلة وثيقة بالأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن الكريم فكلاهما توقيفي لا مجال للرأي والاجتهاد والقياس فيهما، وقد اختلف العلماء في تحديد العلاقة بين القراءات والأحرف السبعة على ثلاثة أقوال(4).سأقتصر على الراجح منها وهو أن القراءات كلها التي يقرأ بها الناس وصحت روايتها عن الأئمة إنما هي جزء من الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن، ووافق اللفظ بها خط مصحف عثمان - رضي الله عنه-، فالمصحف كتب على حرف واحد، وخطه محتمل لأكثر من حرف . وهذا هو رأي مكي بن أبي طالب وابن الجزري وغيرهم...(5)

المطلب الثالث : أقسام القراءات :

بعد أن جمع عثمان - رضي الله عنه-، الناس على حرف واحد، ومصحف واحد انقسمت القراءات إلى قسمين :

---

(1) انظر : لسان العرب – لابن منظور – ج1-ص128. 129.

(2) منجد المقرئين ومرشد الطالبين – لابن الجزري – ص3 – دار الكتب العلمية - بيروت – 1980م.

(3) المغني في علم التجويد – د.عبد الرحمن الجمل – ص29 . ط3 – 2002م .

(4) انظر : منهج الإمام الطبري في القراءات في تفسيره – د.عبد الرحمن الجمل – ص8 وما بعدها – رسالة ماجستير- إشراف : د. فضل عباس – الجامعة الأردنية – 1412ه .

(5) المغني في علم التجويد – د.عبد الرحمن الجمل – ص30 .

1. ما يقبل ويقرأ به : وهو ما وافق خط المصحف المجمع عليه مما نقله الثقات وتلقوه مسلسلاً إلى النبي - صلى الله عليه وسلم .
2. ما لا يقبل ولا يقرأ به، وهو ما خالف خط المصحف المجمع عليه مخالفة شديدة ظاهرة كزيادة كلمة، وتبديل كلمة مكان أخرى ونحو ذلك ...

وبعد أن جمع ابن مجاهد - رحمه الله - قراءات الأئمة السبعة وأودعها كتابه السبعة، أصبح يطلق علي ما عداها من القراءات شاذة، رغم أن بعضها منقول عن الثقات.(1)

ولقد قسم مكي بن أبي طالب - رحمه الله- القراءات باعتبار قبولها، والقراءة بها، وعدم قبولها وعدم القراءة بها إلي أقسام ثلاثة .

1. ما يقرأ به، وهو ما اجتمع فيه ثلاث صفات، وهي : أن ينقل عن الثقات إلى النبي- صلي الله عليه وسلم -، ويكون وجهه في العربية التي نزل بها القرآن شائعاً، ويكون موافقاً لخط المصحف .
2. ما يقبل ولا يقرأ به، وهو ما صح نقله عن الآحاد، وصح وجهه في العربية ،وخالف لفظه خط المصحف .
3. ما لا يقبل ولا يقرأ به وهو ما نقله غير ثقة أو نقله ثقة ولا وجه له في العربية، سواء وافق خط المصحف أو خالفه ...(2)

ولقد قسم ابن الجزري القراءات بعد ذلك إلى قسمين :

1. قراءة متواترة
2. وقراءة صحيحة . (3)

ويذكر د.عبد الرحمن في كتابه:(منهج الإمام الطبري في القراءات في تفسيره) أنه يمكن تقسيم القراءات في عصرنا الحاضر إلى ثلاثة أقسام :

الأول : القراءات المتواترة : وهي كل قراءة وافقت العربية مطلقاً، ووافقت أحد المصاحف ولو تقديراً، وتواتر نقلها، ويلحق بها القراءات الصحيحة الجامعة للأركان الثلاثة، المستفيضة، المتلقاة بالقبول، وهي القراءات العشر.

---

(1) منهج الإمام الطبري في القراءات في تفسيره – ص16 .

(2) الإبانة عن معاني القراءات – مكي بن أبي طالب- تحقيق : د.محي الدين رمضان- دار المأمون للتراث - بيروت – ط1- 1399ه .

(3) منجد المقرئين ومرشد الطالبين- لابن الجزري - ص15. 16.

الثاني : القراءات الصحيحة الجامعة للأركان الثلاثة، لكنها لم يستفض نقلها، ولم تتلقها الأمة بالقبول، وهو ما نجده في أكثر القراءات الأربع التي بعد العشرة، وهي قراءة الحسن البصري، وابن محيصن، واليزيدي، والأعمش .

الثالث : القراءات الشاذة : وهي القراءات التي صح سندها، ووافقت العربية، و خالفت الرسم . ومثاله ما ورد بأسانيد صحاح في كتب الحديث من زيادة أو نقص ، أو إبدال كلمة بأخرى، ونحو ذلك ...(1)

المطلب الرابع : **أسماء القراء العشرة ورواتهم .**

1. نافع : هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم (2). اشتهر بالرواية عنه راويان، هما : قالون وورش .
2. ابن كثير : هو عبد الله بن كثير بن عرف المكي(3) . اشتهر بالرواية عنه راويان، هما : البزي وقنبل .
3. أبو عمرو البصري : هو زبان بن العلاء بن عمار المازني البصري(4) اشتهر الرواية عنه راويان، هما : السوسي والدوري .
4. ابن عامر : هو عبد الله بن عامر بن يزيد اليحصبي الشامي .(5)

5- عاصم الكوفي : هو عاصم بن بهدلة بن أبي النجود الأسدي الكوفي(6) .اشتُهر بالرواية عنه راويان، هما : شعبة، وحفص .

6- حمزة الكوفي : هو حمزة بن حبيب بن عمارة الكوفي الزيات(7). اشتهر بالرواية عنه راويان، هما : خلف ، وخلاد .

---

(1) منهج الإمام الطبري في القراءات في تعسيره – ص15وما بعدها (بتصرف).

(2) الأعلام – للزركلي- ج8- ص5 – دار العلم للملايين – ط 15 -2002 م.، وتهذيب التهذيب – لابن حجر العسقلاني – ج 10- ص 363 - ط 1 – 1404هـ – دار الفكر والنشر والتوزيع .

(3) الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة – جمع وإعداد : وليد بن أحمد الزبيري وآخرون – ج1- ص1385- مجلة الحكمة – بريطانيا – ط 1 – 1424ه .

(4) معجم الأدباء – كامل الجبوري – ج2 –ص412- دار الكتب العلمية – بيروت- ط 1 - 1424هـ.

(5) غاية النهاية في طبقات القراء–لابن الجزري-ج1-ص423-دار الكتب العلمية–بيروت- ط1- 1416هـ.

(6) الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو اللغة- ج1- ص1093.

(7) معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار – لشمس الدين الذهبي - ج1- ص111- تحقيق : بشار معروف وآخرون- مؤسسة الرسالة- بيروت- ط1- 1404هـ .

7- الكسائي : هو علي بن حمزة بن عبد الله الكسائي ([1]). اشتهر بالرواية عنه راويان، هما : أبو الحارث والدوري .

8- أبو جعفر : هو يزيد بن القعقاع المخزومي المدني([2])

اشتهر بالرواية عنه راويان، هما : ابن وردان وابن جماز .

9- يعقوب الحضرمي : هو يعقوب بن إسحاق بن يزيد الحضرمي البصري،[3] اشتهر بالرواية عنه راويان، هما : رويس ، وروح .

10-خلف البزار : هو خلف بن هشام بن ثعلب البزار([4])

اشتهر بالرواية عنه راويان، هما : إسحاق، وإدريس .

المبحث الثاني

دارسة عن حياة الإمام محمد الطاهر بن عاشور

وفيه خمسة مطالب :

المطلب الأول : اسمه ومولده ونشأته

هو الإمام محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور، الشهير بالطاهر ابن عاشور التونسي .

ولد - رحمة الله - بمدينة تونس سنة 1296هـ - 1879م، بقصر جده لأمه الصدر الأعظم محمد العزيز بوعتور .

حفظ القرآن الكريم على يد الشيخ المقرئ محمد الخياري، ثم حفظ المتون الأولى، وتعلم اللغة الفرنسية، والتحق بجامع الزيتونة سنة 1310هـ، وهو في الرابعة عشرة من عمره، فدرس علوم الزيتونة ونبغ فيها، وأظهر همة عالية في التحصيل ([5])

([1]) النشر في القراءات العشر- لابن الجزري- ج1- ص172- مراجعة : علي محمد الضباع- دار الكتب العلمية- بيروت .

([2]) الأعلام – للزركلي- ج8- ص186.

([3]) معجم المؤلفين- عمر رضا كحالة- ج13- ص243- مكتبة المتنبي- بيروت- دار إحياء التراث العربي- بيروت.

([4]) تهذيب التهذيب- لابن حجر العسقلاني- ج3- ص134.

([5]) تراجم المؤلفين التونسيين- محمد محفوظ - دار الغرب الإسلامي- 1985- موقع (منتدى نور الجنة) ، ومجلة آفاق للثقافة والتراث- د.أحمد عيساوي- جامعة باتنة- الجزائر، والأعلام- للزركلي – ج6- ص174.

المطلب الثاني : حياته العلمية :

لقد جاب كل أصقاع القطر التونسي، كما زار الجزائر والمغرب وليبيا وأغلب بلاد الشرق العربي، وتركيا وأوروبا ...

عين مدرساً بالمدرسة الصادقية سنة 1904م، ثم عضواً بمجلس إدارتها، ثم عين نائباً في نظارة جامع الزيتونة ثم عضواً في لجنة إصلاح جامع الزيتونة، ثم مديراً لجامع الزيتونة ثم رئيساً لجامع الزيتونة سنة 1945م، ورئاسة الجامعة الزيتونة سنة 1956م، ثم تولى القضاء والإفتاء بعضويته في المجلس الأعلى للأوقاف، وصار رأس علماء المذهب المالكي في جامع الزيتونه.

مؤلفاته كثيرة، منها : تفسيره التحرير والتنوير، مقاصد الشريعة الإسلامية، أليس الصبح بقريب، وقصة المولد ...([1])

المطلب الثالث : شخصيته وأخلاقه :

أجمع جميع أصدقائه وتلاميذه علي سمو أخلاقه، وعراقة شخصيته وكرمه ونبله.

وأهم صفاته وأخلاقه : جديته في تأدية الواجبات ومثابرته، وطموحه وهمته، ووقار شخصيته وقوة حافظته، وسرعة بديهته، وغزارة علمه، ولين جانبه، وعفة لسانه، وحبه للعلم، وخدمته لأهله من أساتذة وطلبة ومحببين ....([2]).

المطلب الرابع : وفاته :

توفي الشيخ محمد الطاهر بن عاشور يوم الأحد الموافق 1973/8/12 م بعد حياة حافلة بالعلم والإصلاح والتجديد على مستوى تونس والعالم الإسلامي ([3]) .

([1]) المراجع السابقة نفسها .

([2]) تراجم المؤلفين التونسيين- محمد محفوظ - دار الغرب الإسلامي- 1985- موقع (منتدى نور الجنة) ، ومجلة آفاق للثقافة والتراث- د.أحمد عيساوي- جامعة باتنة- الجزائر، والأعلام- للزركلي – ج6- ص174..

([3]) المراجع السابقة نفسها.

المبحث الثالث

قضايا القراءات في مقدمة تفسير ابن عاشور

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : حالات القراءات :

يرى الإمام ابن عاشور أن للقراءات حالتين : إحداهما لا تعلق لها بالتفسير بحال، والثانية لها تعلق به من جهات متفاوتة . أما الحالة الأولي فهي اختلاف القراء في وجوه النطق بالحروف والحركات كمقادير المد والإمالات والتخفيف والتسهيل والتحقيق والجهر والهمس والغنة، مثل: ﴿... **عذَابِي**... ﴾ (الحجر:50) بسكون الياء و(**عذَابِيَ**) بفتحها، وفي تعدد وجوه الإعراب مثل:﴿... **حتى يقول الرسول**...﴾(البقرة:214) بفتح لام "يقول" وضمها ... ومزية القراءات من هذه الجهة عائدة إلى أنها حفظت على أبناء العربية ما لم يحفظه غيرها وهو تحديد كيفيات نطق العرب بالحروف في مخارجها وصفاتها وبيان اختلاف العرب في لهجات النطق بتلقي ذلك عن قراء القرآن من الصحابة بالأسانيد الصحيحة، وهذا غرض مهم جداً لكنه لا علاقة له بالتفسير لعدم تأثيره في اختلاف معاني الآي، ولم أر من عرف لفن القراءات حقه من هذه الجهة، وفيها أيضاً سعة من بيان وجوه الإعراب في العربية لما قرؤوا القران قرؤوه بلهجات العرب الذين كانوا بين ظهرانيهم في الأمصار التي وزعت عليها المصاحف : المدينة، ومكة ،والكوفة، والبصرة، والشام، قيل : واليمن والبحرين، وكان في هذه الأمصار قراؤها من الصحابة قبل ورود مصحف عثمان إليهم، فقرأ كل فريق بعربية قومه في وجوه الأداء، لا في زيادة الحروف ونقصها، ولا في اختلاف الإعراب دون مخالفته مصحف عثمان، ويحتمل أن يكون القارئ الواحد قد قرأ بوجهين ليري صحتهما في العربية قصداً لحفظ اللغة مع حفظ القرآن الذي أنزل بها ، ولذلك يجوز أن يكون كثير من اختلاف القراء في هذه الناحية اختياراً ... (1)

ثم بعد ذلك نجد أن ابن عاشور يؤيد الشروط الثلاثة التي اشترطها علماء القراءات لصحة القراءة، حيث يقول :"من أجل ذلك اتفق علماء القراءات على أن كل قراءة وافقت وجهاً في العربية ووافقت خط المصحف أي مصحف عثمان وصح سند راويها؛ فهي قراءة صحيحة لا يجوز ردها...

قلت: وهذه الشروط الثلاثة، هي شروط في قبول القراءة إذا كانت غير متواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم، بأن كانت صحيحة السند إلى النبي ولكنها لم تبلغ حد التواتر، فهي بمنزلة الحديث

---

(1) التحرير والتنوير – ج1- ص 51،52.

الصحيح . وأما القراءة المتواترة فهي غنية عن هذه الشروط؛ لأن تواترها يجعلها حجة في العربية، ويغنيها عن الاعتضاد بموافقة المصحف المجمع عليه، ألا ترى أن جمعاً من أهل القراءات المتواترة قرؤوا قوله تعالى: ﴿ **وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ** ﴾(التكوير:24) بظاء مشالة أي بمتهم، وقد كتبت في المصاحف كلها بالضاد الساقطة... فالقراءات من هذه الجهة لا تفيد في علم التفسير... (1)

ويرى ابن عاشور بأن هذه الشروط الثلاثة انحصرت في القراءات العشر، وأن الجمهور عدوا ما سوى ذلك شاذاً لأنه لم ينقل بتواتر حفاظ القرآن(2).

ويذكر ابن عاشور آراء بعض العلماء في أن هناك قراءات تروى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - بأسانيد صحيحة في كتب الصحيح مثل صحيح البخاري ومسلم وغيرهما إلا أنها لا يجوز لغير من سمعها من النبي- صلى الله عليه وسلم- القراءة بها لأنها غير متواترة النقل.. وقد اصطلح المفسرون على أن يطلقوا عليها قراءة النبي - صلى الله عليه وسلم-، لأنها غير منتسبة إلى أحد من أئمة الرواية في القراءات، ويكثر ذكر هذا العنوان في تفسير محمد بن جرير الطبري، وفي الكشاف وفي المحرر الوجيز... (3) .

ثم يقول ابن عاشور: "فلا تحسبوا أنهم أرادوا نسبتها إلى النبي- صلى الله عليه وسلم- أنها وحدها المأثورة عنه، ولا ترجيها على القراءات المشهورة ؛ لأن القراءات المشهورة قد رويت عن النبي- صلى الله عليه وسلم- بأسانيد أقوى، وهي متواترة على الجملة، وما كان ينبغي إطلاق وصف قراءة النبي عليها لأنه يوهم من ليسوا من أهل الفهم الصحيح أن غيرها لم يقرأ به النبي - صلى الله عليه وسلم-، وهذا يرجع إلى تبجح أصحاب الرواية بمروياتهم "(4) .

ثم يذكر ابن عاشور الحالة الثانية ويقول: " وأما الحالة الثانية: فهي اختلاف القراء في حروف الكلمات مثل : ﴿ **مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ**﴾(الفاتحة: 4) و﴿ **مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ**﴾ و ﴿...**نُنْشِزُهَا**...﴾ (البقرة: 259) و﴿...**نَنْشُرُها**...﴾ (5) ... وكذلك اختلاف الحركات الذي يختلف معه معنى الفعل

---

(1) التحرير والتنوير – ج1 ص 53.

(2) انظر: المرجع السابق نفسه – ج1 – ص 54.

(3) انظر: المرجع السابق نفسه – ج1- ص 54.

(4) التحرير والتنوير – ج1 – ص54، 55.

(5) قراها نافع وابن كثير وأبوعمرو وأبوجعفر ويعقوب (انظر: البدور الزاهرة – عبد الفتاح القاضي- ص66).

كقوله:﴿**ولَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ.... يَصِدُّونَ**﴾(الزخرف:57) قرأ نافع(1) بضم الصاد، وقرأ حمزة بكسر الصاد، فالأولى بمعنى يصدون غيرهم عن الإيمان والثانية بمعنى صدودهم في أنفسهم، وكلا المعنيين حاصل منهم،وهي من هذه الجهة لها مزيد تعلق بالتفسير؛ لأن ثبوت أحد اللفظين في قراءة قد يبين المراد من نظيره في القراءة الأخرى، أو يثير معنى غيره، ولأن اختلاف القراءات في ألفاظ القرآن يكثر المعاني في غيره، ولأن اختلاف القراءات في ألفاظ القرآن يكثر المعاني في الآية الواحدة نحو: ﴿...**حَتَّى يَطْهُرْنَ**... ﴾(البقرة:222) بفتح الطاء المشددة والهاء المشددة وبسكون الطاء(2)، وضم الهاء مخففة... والظن أن الوحي نزل بالوجهين وأكثر، تكثيراً للمعاني إذا جزمنا بأن جميع الوجوه في القراءات المشهورة هي مأثورة عن النبي- صلى الله عليه وسلم- على أنه لا مانع من أن يكون مجيء ألفاظ القرآن على ما يحتمل تلك الوجوه مراداً لله تعالى ليقرأ القراء بوجوه فتكثر من جراء ذلك المعاني، فيكون وجود الوجهين فأكثر في مختلف القراءات مُجزَّءاً عن آيتين فأكثر...وهو من زيادة ملائمة بلاغة القرآن، ولذلك كان اختلاف القراء في اللفظ الواحد من القرآن قد يكون معه اختلاف المعنى، ولم يكن حمل أحد القراءتين على الأخرى متعيناً ولا مرجحاً.. (3)

ويذكر ابن عاشور رأيه في هذه المسألة حيث يقول: "وأنا أرى أن على المفسر أن يبين اختلاف القراءات المتواترة لأن في اختلافها توفيراً لمعاني الآية غالباً فيقوم تعدد القراءات مقام تعدد كلمات القرآن.. وهذا يبين لنا أن اختلاف القراءات قد ثبت عن النبي- صلى الله عليه وسلم - كما ورد في حديث عمر بن الخطاب مع هشام بن حكيم بن حزام... (4)

ويرى الباحث أن اختلاف القراءات المتواترة إما أن يزيد المعنى وضوحاً وإما أن ينشئ معنى جديداً وإما أن يؤكد المعنى .

---

(1) قراها ابن كثير والبصريان وعاصم وحمزة بكسر الصاد وغيرهم بضمها (انظر: البدور الزاهرة – عبد الفتاح القاضي-ص361).

(2) قراها شعبة وحمزة والكسائي وخلف بفتح الطاء والهاء مع التشديد فيهما والباقون بسكون الطاء وضم الهاء مخففة (انظر: البدور الزاهرة – عبد الفتاح القاضي-ص60).

(3) انظر: التحرير والتنوير – ج1 – ص55.

(4) انظر: المرجع السابق نفسه – ج1 – ص56.

المطلب الثاني: معنى نزول القرآن على سبعة أحرف:

حيث يذكر الإمام ابن عاشور حديث عمر بن الخطاب مع هشام بن حكيم ويذكر أقوال العلماء في معنى هذا الحديث، فهو يرجع ذلك إلى اعتبارين اثنين: أحدهما اعتبار الحديث منسوخاً والآخر اعتباره محكماً.

ثم يقول:" أما من اعتبر أن الحديث منسوخاً فلهم في معنى الأحرف السبعة ثلاثة أقوال: الأول: أن المراد بالأحرف الكلمات المترادفة للمعنى الواحد، أي أنزل بتخيير قارئه أن يقرأه باللفظ الذي يحضره من المرادفات تسهيلاً عليهم حتى يحيطوا بالمعنى. وعلى هذا الجواب . قيل إن المراد بالسبعة حقيقة العدد وهو قول الجمهور فيكون تحديداً للرخصة بأن لا يتجاوز سبعة مرادفات أو سبع لهجات أي من سبع لغات: إذ لا يستقيم غير ذلك لأنه لا يتأتي في كلمة من القرآن أن يكون لها ستة مرادفات أصلاً، ولا في كلمة أن يكون فيها سبع لهجات إلا كلمات قليلة مثل: (أف – وجبريل – وأرجه).

وقد اختلفوا في تعيين اللغات السبع...

القول الثاني: لجماعة من العلماء: أن العدد غير مراد به حقيقته، بل هو كناية عن التعدد والتوسع، وكذلك المرادفات، ولو من لغة واحدة كقوله: ﴿... **كَالْعِهْنِ الْمَنْفُوشِ**﴾(القارعة:5) . وقرأ به ا بن مسعود (**كالصوف المنفوش**) (1) وقرأ ابن مسعود – أيضاً- ﴿...**انْظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِنْ نُورِكُمْ**... ﴾(الحديد: 13) أخرونا و أمهلونا(2)..

القول الثالث: أن المراد التوسعة في نحو: ﴿...**وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا**﴾(النساء:148) أن يقرأ:(**عليما حكيماً**) ما لم يخرج عن المناسبة كذكره عقب آية عذاب أن يقول: ﴿...**وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا** ﴾(النساء: 100) أو عكسه... (3)

ثم يقول ابن عاشور: " وذهب جماعة: أن المراد أنه أنزل مشتملاً على سبع لغات من لغات العرب مبثوثة في آيات القرآن لكن لا على تخيير القارئ، وذهبوا في تعيينها إلى نحو ما ذهب إليه القائلون بالنسخ إلا أن الخلاف بين الفريقين في أن الأولين ذهبوا إلى تخيير القارئ في الكلمة الواحدة، وهؤلاء أرادوا أن القرآن مبثوثة فيه كلمات من تلك اللغات، لكن على وجه التعيين لا على وجه التخيير...

---

(1) انظر: الكشاف – للزمخشري – ج4 – ص796 – دار إحياء التراث العربي – بيروت .

(2) انظر:المحرر الوجيز– لابن عطية –ج5 – ص237- دار الكتب العلمية – بيروت –ط 1- 1413ه.

(3) التحرير و التنوير – ج 1- ص 57،58(باختصار) .

وذهب جماعة أن المراد من الأحرف لهجات العرب في كيفيات النطق كالفتح والإمالة، والمد والقصر، والهمز والتخفيف(1) .

ثم يذكر ابن عاشور رأيه في هذه المسألة ويقول: "وعندي أنه إن كان حديث عمر وهشام بن حكيم قد حسن إفصاح راويه عن مقصد عمر فيما حدث به بأن لا يكون مروياً بالمعنى مع إخلال بالمقصود أنه يحتمل أن يرجع إلى ترتيب آي السور بأن يكون هشام قرأ سورة الفرقان على غير الترتيب الذي قرأ به عمر فتكون تلك رخصة لهم في أن يحفظوا سور القرآن بدون تعيين ترتيب الآيات من السورة...

فعلى رأينا هذا تكون هذه رخصة. ثم لم يزل الناس يتوخون بقراءتهم موافقة قراءة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - التي عرضها رسول الله- صلى الله عليه وسلم-، فأجمع الصحابة في عهد أبي بكر على ذلك لعلمهم بزوال موجب الرخصة(2).

والذي أختاره وأميل إليه هو ما ذهب إليه أستاذي الدكتور عبد الرحمن الجمل وهو أن المراد من الأحرف السبعة هو سبع لغات من لغات العرب بكل ما فيها من نواحي الخلاف الكثيرة التي تقتضي التيسير و التخفيف على الأمة بنزول القرآن عليها نحو اختلاف القبائل في الفتح و الإمالة وبين اللفظين و في تحقيق الهمز و تسهيله .... (3).

المطلب الثالث: مراتب القراءات الصحيحة والترجيح بينها.

يستعرض الإمام ابن عاشور آراء العلماء في مراتب القراءات الصحيحة كما يبين آراءهم في الترجيح بين هذه القراءات، حيث يبين أن العلماء اتفقوا على أن القراءات التي لا تخالف الألفاظ التي كتبت في مصحف عثمان هي متواترة، وإن اختلفت في وجوه الأداء وكيفيات النطق، ومعنى ذلك أن تواترها تبع لتواتر صورة كتابة المصحف، وأن ما كان نطقه صالحاً لرسم المصحف،واختلف فيه فهو مقبول، وما هو بمتواتر لأن وجود الاختلاف فيه مناف لدعوى التواتر، فخرج بذلك ما كان من القراءات مخالفاً لمصحف عثمان... كما يبين أن أقوى القراءات سنداً ما كان له راويان عن الصحابة مثل قراءة نافع بن أبي نعيم(4).

---

(1) المرجع السابق نفسه – ج 1- ص58.

(2) المرجع السابق نفسه – ج 1- ص59.

(3) انظر: منهج الإمام الطبري في القراءات في تفسيره – ص 94.

(4)انظر: التحرير و التنوير – ج 1- ص 60.

ويستعرض الإمام ابن عاشور آراء العلماء في هذه المسألة ثم يبين أن أسانيد القراءات العشر تنتهي إلى ثمانية من الصحابة وهم: عمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود، وأبي بن كعب، وأبو الدرداء، وزيد بن ثابت وأبو موسى الأشعري، فبعضها ينتهي إلى جميع الثمانية، وبعضها إلى بعضهم، وتفصيل ذلك في علم القرآن ([1]).

ثم يقول: "وأما وجوه الإعراب في القرآن فأكثرها متواترة إلا ما ساغ فيه إعرابان مع اتحاد المعاني نحو: ﴿...**حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ**... ﴾(البقرة: 214) بنصب (يقول) ورفعه([2])...

وأما ما خالف الوجوه الصحيحة في العربية ففيه نظر قوي لأنا لا ثقة لنا بانحصار فصيح كلام العرب فيما صار إلى نحاة البصيرة والكوفة، وبهذا نبطل كثيراً مما زيفه الزمخشري من القراءات المتواترة بعلة أنها جرت على وجوه ضعيفة في العربية لاسيما ما كان منه في قراءة مشهورة كقراءة عبد الله بن عامر قوله تعالى: ﴿**وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ**...﴾(الأنعام: 137) ببناء "زين" للمفعول، وبرفع "قتل" ونصب "أولادهم" وخفض "شركائهم"([3]).

ولو سلمنا أن ذلك وجه مرجوح، فهو لا يعدو أن يكون من الاختلاف في كيفية النطق التي لا تناكد (تقلل) التواتر...على ما في اختلاف الإعرابين من إفادة معنى غير الذي يفيده الآخر، لأن لإضافة المصدر إلى المفعول خصائص غير التي لإضافته إلى فاعله، ولأن لبناء الفعل للمجهول نكتاً غير التي لبنائه للفاعل..."([4]).

ويرى الباحث أن هناك شروطاً ثلاثة لصحة القراءة، وهي : صحة السند، وموافقة القراءة للرسم العثماني ولو احتمالاً، وموافقتها لوجه من وجوه العربية([5]).

ثم يبين ابن عاشور أن القراءات العشر الصحيحة المتواترة، قد تتفاوت بما يشتمل عليه بعضها من خصوصيات البلاغة أو الفصاحة أو كثرة المعاني أو الشهرة، وهو تمايز متقارب، وقل أن يكسب إحدى القراءات في تلك الآية رجحاناً، وهو يرى أن هناك كثيراً من العلماء كان لا يرى

([1]) انظر: المرجع السابق نفسه – ج 1- ص 61 .

([2]) انظر: البدور الزاهرة – ص 59.

([3]) انظر: البدور الزاهرة – ص 135.

([4]) التحرير و التنوير – ج 1- ص61.

([5]) راجع ص 1 من هذا البحث.

مانعاً من ترجيح قراءة على غيرها، ومن هؤلاء الإمام محمد بن جرير الطبري، و الزمخشري وفي أكثر ما رجح به نظر.. (1)

ثم يبين ابن عاشور بعض آراء العلماء في ترجيح إحدى القراءات المتواترة على الأخرى، ثم يعلق على ذلك ويقول: "فإن قلت: هل يفضي ترجيح بعض القراءات على بعض إلى أن تكون الراجحة أبلغ من المرجوحة فيفضي إلى أن المرجوحة أضعف في الإعجاز؟

قلت: حد الإعجاز مطابقة الكلام لجميع مقتضى الحال، وهو لا يقبل التفاوت ويجوز مع ذلك أن يكون بعض الكلام المعجز مشتملاً على لطائف وخصوصيات تتعلق بوجوه الحسن كالجناس والمبالغة، أو تتعلق بزيادة الفصاحة، أو بالتفنن، مثل: ﴿**أَمْ تَسْأَلُهُمْ خَرْجًا فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ**...﴾(المؤمنون: 72)

على أنه يجوز أن تكون إحدى القراءات نشأت عن ترخيص النبي - صلى الله عليه وسلم - للقارئ أن يقرأ بالمرادف تيسيراً على الناس كما يشعر به حديث تنازع عمر مع هشام بن حكيم، فتروى تلك القراءة للخلف، فيكون تمييز غيرها عليها بسبب أن المتميزة هي البالغة غاية البلاغة، وأن الأخرى توسعة ورخصة، ولا يعكر ذلك على كونها أيضاً بالغة الطرف الأعلى من البلاغة، وهو ما يقرب من حد الإعجاز..

وأما الإعجاز فلا يلزم أن يتحقق في كل آية من آي القرآن، لأن التحدي إنما وقع بسورة مثل سور القرآن، وأقصر سورة ثلاث آيات، فكل مقدار ينتظم من ثلاث آيات من القرآن يجب أن يكون مجموعه معجزاً..." (2)

ويرى الباحث أن القراءات العشر متواترة لا يصح أن نرجح إحداها على الأخرى ولا يصح - أيضاً- أن نردها إذا خالفت قواعد النحو، فقواعد النحو تقاس على القراءات لا العكس، بمعنى أن القراءات يحتج بها و لا يحتج لها.

---

(1) انظر: التحرير و التنوير – ج 1- ص61 .

(2) التحرير و التنوير – ج 1- ص62،63 (باختصار) .

المبحث الرابع

منهج ابن عاشور في القراءات

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: المعالم العامة لمنهجه في القراءات

ويشتمل على ثلاثة بنود:

البند الأول: أنواع القراءات التي استعرضها.

لقد بين وحدد الإمام ابن عاشور القراءات التي استعرضها في تفسيره، وذلك في حديثه في المقدمة السادسة من كتابه، حيث يقول: "أنا أقتصر في هذا التفسير على التعرض لاختلاف القراءات العشر المشهورة خاصة في أشهر روايات الراوين عن أصحابها لأنها متواترة، وإن كانت القراءات السبع قد امتازت على بقية القراءات بالشهرة بين المسلمين في أقطار الإسلام. وأبنى أول التفسير على قراءة نافع برواية عيسى ابن مينا المدني الملقب بقالون لأنها القراءة المدنية إماماً وراوياً، ولأنها التي قرأ بها معظم أهل تونس، ثم أذكر خلاف بقية القراء العشرة خاصة.."(1).

من هذا نجد أن الإمام ابن عاشور اقتصر في تفسيره على ذكر القراءات العشر المشهورة. فعلى سبيل المثال يقول عند حديثه عن القراءات في قوله: ﴿**مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا...** ﴾ (البقرة: 106).وقرأ الجمهور(**نَنْسَخْ**) بفتح النون الأولى، وفتح السين، وهو أصل مضارع نسخ، وقرأه ابن عامر بضم النون الأولى وكسر السين على أنه مضارع أنسخ مهموزاً بهمزة التعدية أي نأمر بنسخ آية(2).

وقوله (**نُنْسِهَا**) قرأه نافع وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي ويعقوب وأبو جعفر وخلف (**نُنْسِها**) بنون مضمومة في أوله وبسين مكسورة ثم هاء. وقرأه ابن كثير وأبو عمرو (**نَنْسَأْها**) بنون مفتوحة في أوله وبسين مفتوحة وبعدها همزة ساكنة ثم هاء.

فعلى قراءة ترك الهمز فهو من النسيان والهمزة للتعدية ومفعوله محذوف للعموم أي ننسي الناس إياها، وذلك بأمر النبي - صلى الله عليه وسلم - بترك قراءتها حتى ينساها المسلمون، وعلى

---

(1) التحرير و التنوير – ج 1- ص63.

(2) انظر: المرجع السابق نفسه، ج1- ص 655.

قراءة الهمز فالمعنى أو نؤخرها أي نؤخر تلاوتها أو نؤخر العمل بها، والمراد إبطال العمل بقراءتها أو بحكمها فكنى عنه بالنسيء وهو قسم آخر مقابل للنسخ..." (1).

فنجد في هذا المثال أنه يقوم بتوجيه القراءات على المعاني المختلفة لكن دون أن يرجح إحداهما على الأخرى.فهو يذكر القراءات التي توافق رسم المصحف العثماني.

ونجده- أحياناً- يرجح إحدى القراءات المتواترة على الأخرى، حيث يقول عند حديثه عن القراءات في قوله تعالى: ﴿**اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ**﴾ (الفاتحة: 5) . والصراط الطريق وهو بالصاد وبالسين، وقد قرئ بهما في المشهورة، وكذلك نطقت به بالسين جمهور العرب إلا أهل الحجاز نطقوه بالصاد مبدلة عن السين لقصد التخفيف... وقيس قلبوا السين وبين الصاد والزاي وهو إشمام وقرأ به حمزة في رواية خلف عنه، ومن العرب من قلب السين زاياً خالصة.. قال القرطبي: وهي لغة عذرة وكلب وبني القين(2).. وهي مرجوحة ولم يقرأ بها، وقد قرأ باللغة الفصحى (بالصاد) جمهور القراء، وقرأ بالسين ابن كثير في رواية قنبل، والقراءة بالصاد هي الراجحة لموافقتها رسم المصحف وكونها اللغة الفصحى(3).

ونجده - أحياناً - يرد على من يرجح إحدى القراءات في قوله: ﴿**وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ**... ﴾ (آل عمران:75).

وقرأ الجمهور (**يُؤَدِّهِ**) بكسر الهاء من (**يؤده**) على الأصل في الضمائر. وقرأه أبو عمرو، وحمزة، وأبو بكر عن عاصم وأبو جعفر: بإسكان هاء، لا ضمير في (**يُؤَدِّهْ**) فقال الزجاج: هذا الإسكان الذي روي عن هؤلاء غلط بيّن لأن الهاء لا ينبغي أن تجزم وإذا لم تجزم فلا يجوز أن تكسر في الوصل هكذا نقله ابن عطية، ومعناه أن جزم الجواب لا يظهر على هاء الضمير بل على آخر حرف من الفعل، ولا يجوز تسكينها في الوصل كما في أكثر الآيات التي سكنوا فيها الهاء، وقيل هو إجراء للوصل مجري الوقف وهو قليل، قال الزجاج: وأما أبو عمرو فأراه كان يختلس الكسر فغلط عليه من نقله. وكلام الزجاج مردود لأنه راعى فيه لا مشهور من الاستعمال المقيس، واللغة أوسع من ذلك، والقرآن حجة.

---

(1) التحرير والتنوير، ج1- ص 658 .

(2) انظر: الجامع لأحكام القرآن – للقرطبي – ج 1 –ص 148 – تحقيق : هشام البخاري – دار عالم الكتب – الرياض – 1423ه .

(3) انظر: التحرير والتنوير، ج1- ص 190 .

وقرأه هشام عن ابن عامر ويعقوب باختلاس الكسر (1).

ونجد أن الإمام ابن عاشور لم يتعرض للاختلافات الحاصلة بين القراء في هيئات النطق، كالفتح والإمالة، وتحقيق الهمز وتسهيله والتفخيم والترقيق في اللامات والراءات وغير ذلك من الاختلافات التي أطلق عليها في اصطلاح علماء القراءات أصولاً، وذلك لأنه لا ينبني على الاختلاف فيها فائدة من حيث تأويل معنى الآيات وتفسيرها، لأنها اختلافات في النطق بما لا يغير من صورة الكلمة أو معناها شيئاً..

البند الثاني: نسبة القراءة إلى قارئها:

يذكر د. عبد الرحمن الجمل في رسالته: أن اختلاف مناهج المفسرين في نسبة القراءة يرجع إلى عدة أمور منها:

أولاً: ما كان يتمتع به المفسر من سعة علم واطلاع، وتمكن في علم القراءات.

ثانياً: العصر الذي عاش فيه المفسر، أكانت حياته في القرن الثاني أو الثالث حيث كثرة القراءات، وتعدد القراء وانتشارهم في كل بلد ومصر، أم كانت حياته في القرن الرابع أو ما بعده حيث اختار ابن مجاهد - رحمه الله – من القراء الذين كثروا في بلاد المسلمين، ومن القراءات التي بلغت حداً كبيراً، سبعة قراء ممن اشتهر أمرهم وطال عمرهم في الإقراء، وكانوا مع ذلك ثقات أمناء، فتابعه الناس على ذلك فأصبحت قراءات هؤلاء القراء هي التي تدرس، وتتناقل في البلاد الإسلامية "(2) . فبالنظر لهذه الأمور فإننا نجد أن الإمام ابن عاشور رحمه الله كان واسع الأفق في شتى العلوم، تطرق كثيراً في تفسيره إلى القراءات حيث اقتصر كما بين في مقدمته على القراءات العشر المشهورة، ولقد عاش - رحمه الله - في العصر الحديث، عصر الازدهار والتجديد والإصلاح، فكان - رحمه الله - متمكناً في شتى العلوم، ومن هذه العلوم علم القراءات، حيث تلقاها في جامع الزيتونة عن شيوخه.

فنجد أن منهجه في نسبة القراءة إلى قارئها أنه - رحمه الله - ينسب القراءة إلى صاحبها، فهو يحدد من صاحب هذه القراءة، ويذكر اسمه وكما قلت يقتصر على القراء العشرة المشهورين ورواتهم "(3).

---

(1) انظر: التحرير والتنوير، ج2- ص 286 .

(2) منهج الطبري في القراءات في تفسيره، ص 118، 119 .

(3) انظر : التحرير والتنوير- ج1- ص 63 .

فعلى سبيل المثال عند حديثه عن القراءات في قوله تعالى:﴿ **فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ...** ﴾ (البقرة: 37) . " وقرأ الجمهور (**آدمُ**) بالرفع و(**كلمات**) بالنصب، وقرأه ابن كثير بنصب(**آدمَ**) ورفع (**كلمات**) على تأويل تلقى بمعنى بلغته كلمات، فيكون التلقي مجازاً عن البلوغ بعلاقة السببية "(1).

وعند حديثه كذلك عن القراءات في قوله تعالى:﴿ **وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا...**﴾ (آل عمران: 80) . " وقرأ الجمهور:(**يَأْمُرُكُمْ**) بالرفع على ابتداء الكلام، وهذا الأصل فيما إذا أعيد حرف النفي، فإنه لما وقع بعد فعل منفي... وقرأه ابن عامر وحمزة ويعقوب وخلف وعاصم :(**يَأْمُرَكُمْ**) بالنصب عطفاً على أن يقول ولا زائدة لتأكيد النفي... وقرأه الدوري عن أبي عمرو باختلاس الضمة إلى السكون".(2).

البند الثالث: ضوابط قبول القراءة وردها:

لقد كثرت القراءات في القرن الثالث الهجري، وكثر الآخذون عن أئمة القرن الثاني، وتعددت الطرق إليهم تعدداً واسعاً، ولم يكن الآخذون عن أئمة القرن الثاني على درجة واحدة من الإتقان والتثبت فاختلفت لذلك القراءات، فكان منها الصحيح ومنها الضعيف...

لهذا كان لابد من وضع ضابط محدد، ليتميز من خلاله صحيح القراءات من شاذها. وهنا ما كان بالفعل، فقد تصدى علماء الأمة للقراءات الكثيرة المتنوعة، فوضعوا لها ضوابط وشروطاً، يحكم على أساس هذه الضوابط بصحة القراءة أو شذوذها، وبقبول القراءة أو ردها....

ونستعرض الضوابط التي وضعها ابن الجزري، فهو يقول في كتابه طيبة النشر: "كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها، ولا يحل إنكارها بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين ، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة سواء كانت عن السبعة أم عمَّن هو أكبر منهم.. " (3) .

أما لو نظرنا إلى الإمام ابن عاشور فإننا نجد أنه تطرق في مقدمة تفسيره لضوابط وشروط قبول القراء، وردها، حيث يقول: " من أجل ذلك اتفق علماء القراءات والفقهاء على أن كل قراءة

---

(1) المرجع السابق نفسه - ج1- ص 439 .

(2) انظر: التحرير والتنوير - ج2- ص 296 .

(3) انظر: منهج الطبري في القراءات في تفسيره، ص 130- 132 .

وافقت وجهاً في العربية، ووافقت خط المصحف – أي مصحف عثمان- وصح سند راويها فهي قراءة صحيحة لا يجوز ردها..." (1).

ثم يعلق ابن عاشور على ذلك ويقول: قلت: وهذه الشروط الثلاثة، هي شروط في قبول القراءة إذا كانت غير متواترة عن النبي - صلى الله عليه وسلم-، بأن كانت صحيحة السند إلى النبي ولكنها لم تبلغ حد التواتر، فهي بمنزلة الحديث الصحيح، وأما القراءة المتواترة فهي غنية عن هذه الشروط لأن تواترها يجعلها حجة في العربية، ويغنيها عن الاعتضاد بموافقة المصحف المجمع عليه..." (2).

ثم يبين ابن عاشور المراد بموافقة خط المصحف حيث يقول: "والمراد بموافقة خط المصحف موافقة أحد مصاحف الأئمة التي وجه بها عثمان بن عفان إلى أمصار الإسلام، إذ قد يكون اختلاف يسير نادر بين بعضها، مثل زيادة الواو في:﴿**وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ**... ﴾ (آل عمران: 133) في مصحف الكوفة .. :﴿ **وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا**... ﴾ (العنكبوت: 8) أو﴿... **إِحْسَانًا**...﴾ (الأحقاف: 15) فذلك اختلاف ناشئ عن القراءة بالوجهين بين الحفاظ من زمن الصحابة الذي تلقوا القرآن عن النبي - صلى الله عليه وسلم -، لأنه قد أثبته ناسخو المصحف في زمن عثمان فلا ينافي التواتر إذ لا زمانين أو أزمنة، أو كان قد أذن للناقلين أن يقرؤوا بأحد اللفظين أو الألفاظ..." (3).

ثم يبين ابن عاشور بعد ذلك أن توفر هذه الشروط قد انحصر في القراءات العشر وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو البصري، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، ويعقوب، وأبو جعفر، وخلف البزار.

ويبين أن هذا العاشر (خلف) ليست له رواية خاصة، وإنما اختار لنفسه قراءة تناسب قراءات أئمة الكوفة، فلم يخرج عن قراءات قراء الكوفة إلا قليلاً، وبعض العلماء يجعل قراءة ابن محيصن واليزيدي والحسن والأعمش، مرتبة دون العشر، وقد عد الجمهور ما سوى ذلك شاذاً؛ لأنه لم ينقل بتواتر حفاظ القرآن. (4).

---

(1) التحرير والتنوير – ج1- ص 53 .

(2) التحرير والتنوير – ج1- ص 53 .

(3) المرجع السابق نفسه – ج1- ص 53 ، 54.

(4) انظر: المرجع السابق نفسه – ج1- ص 53 ، 54.

ثم يقول ابن عاشور بعد ذلك: "وأما صحة السند الذي تروى به القراءة لتكون مقبولة فهو شرط لا محيد عنه إذ قد تكون القراءة موافقة لرسم المصحف، وموافقة لوجوه العربية لكنها لا تكون مروية بسند صحيح، كما ذكر في المزهر أن حماد ابن الزبرقان قرأ: ﴿... **إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ** ...﴾ (التوبة: 114) (**إباه**) بالباء الموحدة، وإنما هي (**إِيَّاهُ**) بتحتية، وقرأ :﴿ **بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ** ﴾ (ص: 2) (**غِرة**) بغين معجمة وراء مهملة، وإنما هي (**عِزَّةٍ**) بعين مهملة وزاي، وقرأ:﴿ **لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ** ﴾ (عبس:37) (**يعنيه**) بعين مهملة، إنما هي (**يُغْنِيهِ**) بغين معجمة، ذلك أنه لم يقرأ القرآن على أحد، وإنما حفظه من المصحف (1).

ثم يقول بعد ذلك: " وأما وجوه الإعراب في القرآن فأكثرها متواتر إلا ما ساغ فيه إعرابان مع اتحاد المعاني نحو: :﴿... **وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ** ﴾ (ص: 3) بنصب حين ورفعه... وأما ما خالف الوجوه الصحيحة في العربية ففيه نظر قوي لأنا لا ثقة لنا بانحصار فصيح كلام العرب فيما صار إلى نحاة البصرة والكوفة، وبهذا نبطل كثيراً مما زيفه الزمخشري من القراءات المتواترة بعلة أنها جرت على وجوه ضعيفة في العربية لاسيما ما كان منه في قراءة مشهورة كقراءة عبد الله بن عامر قوله تعالى: ﴿**وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ** ...﴾ (الأنعام:137) ببناء (زين) للمفعول، وبرفع (قتل) ونصب (أولادهم) وخفض (شركائهم)..

ثم يقول ابن عاشور:" ولو سلمنا أن ذلك وجه مرجوح، فهو لا يعدو أن يكون من الاختلاف في كيفية النطق التي لا تتاكد (تقلل) التواتر.. على ما في اختلاف الإعرابين من إفادة معنى غير الذي يفيده الآخر.." (2).

المطلب الثاني: منهج ابن عاشور في الاحتجاج للقراءات وتوجيهها:

قبل الحديث عن منهج الإمام ابن عاشور في الاحتجاج للقراءات وتوجيهها، يحسن أن نتعرض إلى المعنى اللغوي والاصطلاحي لكلمة الاحتجاج.

الاحتجاج لغة :

من الفعل (حَجَجَ)، يقال: حَجَّ إلينا فلان: أي قدم، و حَجَّه يَحُجُّه حَجّاً: أي قصده، وحجَّ فلاناً: أي غلبه بالحجة. يقال: حاجَّه فحجَّه.. واحتجّ عليه: أقام الحجة، والحُجة: الدليل والبرهان، وإقامة البينة على الشيء، وقيل: الحُجة ما دوفع به الخصم...(3) .

---

(1) التحرير والتنوير – ج1- ص 60 .

(2) المرجع السابق نفسه – ج1- ص 61 (باختصار) .

(3) انظر : لسان العرب – لابن منظور – ج2-ص 226- 228 .

الاحتجاج للقراءات اصطلاحاً:

هو الإتيان بالدليل والبرهان لإثبات صحة القراءة أو تقويتها، لمدافعة الخصم، والرد عليه، ودحض مزاعمه، وقد يكون الدليل من القرآن أو الحديث، أو الشعر، أو اللغة، أو النحو، أو النظر.

أو هو الاستدلال على صحة القراءات، والدفاع عنها، بما ورد من أدلة من الشعر أو النحو أو اللغة أو النظر أو غير ذلك لدحض شبه الخصم.

وقد استعمل العلماء الذي صنفوا في الاحتجاج للقراءات في كتبهم ألفاظاً ثلاثة هي: الحجة، والوجه، والعلة، وهي الألفاظ الغالبة في الاستعمال عندهم... ([1]) .

ثم يقول الدكتور عبد الرحمن الجمل: " إن القراءات القرآنية تعد أصلاً يعتمد عليها، ويحتج بها في اللغة والنحو والصرف وعلوم البلاغة، ومن قال غير هذا فإن قوله لا يؤبه به ولا يلتفت إليه. كما وأن منهج العلماء في احتجاجهم للقراءات لا يتعارض مع كونها أصلاً يعتمد عليها، ويحتج به، ولا ضير من الاحتجاج لها مع كونها حجة في الوقت نفسه. ثم إن احتجاج العلماء لها إنما كان ببيان وجهها من حيث اللغة والنحو، وأنها موافقة لما قالته العرب ونطقت به وسمع عنها. وكل ذلك إنما كان لنفي الشك والشبهة عنها رداً على من طعن فيها ووسمها بالضعف والشذوذ ممن تعصبوا لقواعدهم وأقيستهم " ([2]) .

منهج الإمام ابن عاشور في الاحتجاج للقراءات وتوجيهها:

يعد الإمام ابن عاشور من العلماء الكبار في العصر الحديث الذي اعتنوا عنايةً كبيرةً بالقراءات، وخاصة القراءات العشر المتواترة، وقد اعتنى بتوجيه القراءات وتعليلها والاحتجاج لها، ويعتبر من التفاسير العظيمة في العصر الحديث، الذي كان للقراءات وتوجيهها والاحتجاج لها حظ وافر فيه.

وقد خطا الإمام ابن عاشور - رحمه الله- في توجيهه للقراءات والاحتجاج لها على طريقة تبين سعة اطلاعه بشتى العلوم التي استعان بها في احتجاجه وتوجيهه للقراءات من حيث المعنى والإعراب والبلاغة وغيرها..

ولقد اعتمد الإمام ابن عاشور في توجيهه للقراءات والاحتجاج لها على لهجات القبائل المختلفة وأقوال أئمة اللغة والنحو وغيرها... فمثلاً يقول عند الحديث عن القراءات في قوله

---

[1] انظر: منهج الطبري في القراءات في تفسيره - ص 144.

[2] المرجع السابق نفسه – ص 155 .

تعالى:﴿...**وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ**﴾ (البقرة: 40):" وحذفت ياء المتكلم بعد نون الوقاية في قوله **(فَارْهَبُونِ)** للجمهور من العشرة في الوصل والوقف ، وأثبتها يعقوب في الوصل والوقف، وجمهور العرب يحذفونها في الوقف دون الوصل، وهذيل يحذفونها في الوقف والوصل، وأهل الحجاز يثبتونها في الحالين، ، وإنما اتفق الجمهور هنا على حذفها في الوصل مثل الوقف؛ لأن كلمة "فارهبون" كتبت في المصحف الإمام بدون ياء وقرئت كذلك في سنة القراءة. ووجه ذلك أنها وقعت فاصلة فاعتبروها كالموقوف عليها قال سيبويه في باب ما يحذف من أواخر الأسماء في الوقف، وجميع ما لا يحذف في الكلام وما يختار فيه أن لا يحذف يحذف في الكلام وما يختار فيه أن لا يحذف يحذف في الفواصل والقوافي"؛ ولأن لغة هذيل تحذفها مطلقاً، وقراءة يعقوب بإثبات الياء في الوصل والوقف جري على لغة أهل الحجاز، ولأنه رواها بالإثبات وهو وجه في العربية، ويكون قد تأول كتابتها بدون ياء في المصحف أنه اعتماد على أن القارئ يجريها على روايته، ولذلك لو لم تكن ياء المتكلم في كلمة هي فاصلة من الآي لما اتفق الجمهور على حذفها كما في قوله تعالى:﴿... **أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ** ﴾ (البقرة: 186) . " (1).

وكذلك عند حديثه عن القراءات في قوله تعالى :﴿ **لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ...** ﴾ (البقرة: 177).

فهو يقول: " وقرأ الجمهور: (**لَيْسَ الْبِرَّ**) برفع البر على أنه اسم ليس، والخبر هو **(أَنْ تُوَلُّوا)**، وقرأه حمزة وحفص عن عاصم بنصب البر على أن قوله: **(أَنْ تُوَلُّوا)** اسم ليس مؤخر، ويكثر في كلام العرب تقديم الخبر على الاسم في باب كان وأخواتها إذا كان أحد معمولي هذا الباب مركباً من أن المصدرية وفعلها كان المتكلم بالخيار في المعمول الآخرين أن يرفعه وأن ينصبه وشأن اسم ليس أن يكون هو الجدير بكونه مبتدأ به، فوجه قراءة رفعه البر أن البر أمر مشهور معروف لأهل الأديان مرغوب للجميع، فإذا جعل مبتدأ في حالة النفي أصغتْ الأسماع إلى الخبر، وأما توجيه قراءة النصب فلا بد أمر استقبال القبلة هو الشغل الشاغل لهم فإذا ذكر خبره قبله ترقب السامع المبتدأ فإذا سمعه تقرر في علمه...

وعن المبرد(2) : لو كنت ممن يقرأ لقرأت:(**ولكن البَر**) بفتح الباء، وكأنه أراد الاستغناء عن التقدير في الإخبار عن البر بجملة (**من آمن**)؛ لأن (**من آمن)** هو البار لا نفس البر، وكيف

---

(1) التحرير والتنوير – ج1- ص 457 .

(2) المبرد: هو أحمد بن حسن بن أحمد ابن عبد الهادي المقدسي المعروف بابن المبرد: فاضل، من أهل دمشق، توفي سنة 895 هـ .(الأعلام – للزركلي – ج 1- ص 111.

يقرأ كذلك، والبر معطوف بلكن في مقابلة البر المثبت فهل يكون، إلا عينه، ولذا لم يقرأ أحد إلا البر بكسر الباء، على أن القراءات مروية وليست اختياراً ولعل هذا لا يصح عن المبرد.

وقرأ نافع وابن عامر ولكن البر بتخفيف النون من لكن ورفع البر على الابتداء، وقرأه بقية العشرة بتشديد نون لكن، ونصب البر والمعنى واحد. (1).

ونجده كذلك عند توجيهه للقراءات والاحتجاج لها، يحتج لها من الشعر، فمثل ذلك عند حديثه عن القراءات في قوله: :﴿... **وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسَارَى تُفَادُوهُمْ...** ﴾ (البقرة: 85). فهو يقول: " وقرأ الجمهور(**أُسَارَى**)، وقرأه حمزة:(**أَسرَى**). وقرأ نافع و الكسائي وعاصم ويعقوب (**تُفَادُوهُمْ**) بصيغة المفاعلة المستعملة في المبالغة في الفداء أي تفدوهم فداءً حريصاً، فاستعمال (**فادى**) هنا مسلوب المفاضلة مثل عافاه الله وقرأ ابن كثير وابن عامر وأبو عمرو وحمزة وأبو جعفر وخلف: (**تَفْدُوهم**) بفتح الفوقية وإسكان الفاء دون ألف بعد الفاء. (2).

وعند حديثه عن القراءات في قوله تعالى:﴿ **لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا**﴾(النساء: 114).

يقول: " وقرأ الجمهور:(**نُؤْتِيهِ**) بنون العظمة على الالتفات من الغيبة في قوله: (**مَرْضَاتِ اللَّهِ**) إلى التكلم. وقرأه أبو عمرو، وحمزة وخلف بالتحتية على ظاهر قوله:(**ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ**)"(3).

المطلب الثالث: الترجيح والاختيار في القراءات ومنهجه فيه:

إن المتتبع لمنهج الإمام ابن عاشور في الترجيح والاختيار في القراءات يجد أنه قد تطرق إلى ذلك من خلال حديثه في المقدمة السادسة من تفسيره تحت عنوان: "مراتب القراءات الصحيحة والترجيح بينها"

فهو يقول: "...ثم إن القراءات العشر الصحيحة والمتواترة، قد تتفاوت بما يشتمل عليه بعضها من خصوصيات البلاغة أو الفصاحة أو كثرة المعاني أو الشهرة، وهو تمايز متقارب، وقل أن يكسب إحدى القراءات في تلك الآية رجحاناً، على أن كثيراً من العلماء كان لا يرى مانعاً من ترجيح قراءة على غيرها، ومن هؤلاء الإمام محمد ابن جرير الطبري، والعلامة الزمخشري، وفي أكثر ما رجح به نظر سنذكره في مواضعه، وقد سئل ابن رشد عما يقع في كتب المفسرين والمعربين

---

(1) انظر: التحرير والتنوير – ج1- ص 128، 129.

(2) انظر: التحرير والتنوير – ج1- ص 591.

(3) المرجع السابق نفسه – ج 2- ص 200 .

من اختيار إحدى القراءتين المتواترين وقولهم هذه القراءة أحسن: آذاك صحيح أم لا ؟ فأجاب: أما ما سألت عنه مما يقع في كتب المفسرين والمعربين من تحسين بعض القراءات واختيارها على بعض لكونها أظهر من جهة الإعراب، وأصح في النقل، وأيسر في اللفظ فلا ينكر ذلك، كرواية ورش التي اختارها الشيوخ المتقدمون عندنا (أي بالأندلس)...ثم يقول : " وهذا خلف بن هشام البزار راوي حمزة قد اختار لنفسه قراءة من بين قراءات الكوفيين، ومنهم شيخه حمزة بن حبيب وميزها قراءة خاصة فعدت عاشرة القراءات العشر وما هي إلا اختيار من قراءات الكوفيين، ولم يخرج عن قراءة حمزة والكسائي وأبي بكر عن عاصم إلا في قراءة قوله تعالى:﴿**وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ** ﴾(الأنبياء: 96) قرأها بالألف بعد الراء مثل حفص والجمهور.." (1) .

ونجد أن الإمام ابن عاشور قد اختار لنفسه رواية قالون عن الإمام نافع حيث يبني عليها تفسيره، فهو يقول: "وأبني أول التفسير على قراءة نافع برواية عيسى بن مينا المدني الملقب بقالون لأنها القراءة المدنية إماماً وراوياً، ولأنها التي يقرأ بها معظم أهل تونس، ثم أذكر خلاف بقية القراء العشرة خاصة...". (2)

ولنأخذ بعض الأمثلة على الترجيح من تفسيره، فهو يقول عند حديثه عن القراءات في قوله تعالى: ﴿**مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ** ﴾(الفاتحة: 4): " وقوله:(**مَلِكِ**) قرأه الجمهور بدون ألف بعد الميم، وقرأه عاصم والكسائي ويعقوب وخلف (**مَالِكِ**) بالألف، فالأول صفة مشبهة صارت اسماً لصاحب الملك، والثاني اسم فاعل من (**ملك**) إذا اتصف بالملك، وكلاهما مشتق من (**ملك**).. ثم يقول:" ورويت هذه القراءة (**مَلِكِ**) بدون ألف عن النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبيه أبي بكر وعمر في كتاب الترمذي.. وأما قراءة (**مَالِكِ**) بألف بعد الميم بوزن اسم الفاعل فهي قراءة عاصم والكسائي ويعقوب وخلف، ورويت عن عثمان وعلي وابن مسعود وأبي بن كعب ومعاذ بن جبل وطلحة والزبير،ورواها الترمذي في كتابه أنها قرأ بها النبي صلى الله عليه وسلم وصاحباه أيضاً.وكلتاهما صحيحة ثابتة كما هو شأن القراءات المتواترة.." (3) .

---

(1) التحرير والتنوير – ج 1- ص 62 (باختصار) .

(2) المرجع السابق نفسه – ج 1- ص 63 .

(3) المرجع السابق نفسه – ج 1- ص175.

ومثال آخر: عند حديثه عن القراءات في قوله تعالى: ﴿**اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ**﴾(الفاتحة: 6) فهو يقول: "... وقد قرأ باللغة الفصحى (بالصاد) جمهور القراء، وقرأ بالسين ابن كثير في رواية قنبل، والقراءة بالصاد هي الراجحة لموافقتها رسم المصحف مع كونها اللغة الفصحى".(1)

ففي هذا المثال نجد أنه قد رجح إحدى القراءات المتواترة على الأخرى معللاً ذلك بأن الراجحة وهي بالصاد توافق رسم المصحف مع كونها اللغة الفصحى.

المطلب الرابع: ما له وما عليه في حديثه عن القراءات:

أولاً: ما له (مميزاته):

1- عدم ترجيحه لإحدى القراءات المتواترة على الأخرى إلا القليل ، وكان يقول في معظمه: وكلتاهما صحيحة ثابتة كما هو شأن القراءات المتواترة.
2- توسعه الكبير في ذكر القراءات العشر ونسبتها إلى أصحابها في الغالب، فهو لم يترك لفظاً ولا كلمة إلا وذكر فيها خلاف القراء العشرة فيها . فهو يقتصر على القراءات العشر المتواترة .
3- توجيهه الواسع للقراءات العشر، ولا أظن أن هناك أحداً من المفسرين في العصر الحديث توسعوا مثل ابن عاشور.
4- رده على المفسرين الذي يرجحون إحدى القراءات المتواترة على الأخرى كرده على الإمام الطبري، والزمخشري، واعتبار ذلك خطأ.
5- إفراده في مقدمة تفسيره حديثاً عن القراءات وضوابط قبولها وشروطها، حيث حدد المقدمة السادسة في تفسيره عن الحديث عن القراءات ومنهجه في القراءات في تفسيره، وقلما نجد أحداً من المفسرين فعل مثله..
6- يعتبر تفسيره مرجعاً هاماً وكبيراً يعتمد عليه في القراءات والاحتجاج لها.

ثانياً: ما عليه:

1- عدم تطرقه عند الحديث عن القراءات عن أصول القراءات من إمالة وتقليل وتفخيم وترقيق وتسهيل وتحقيق، فهو اقتصر على الفرش دون الأصل..
2- ذكره لبعض القراءات الشاذة في تفسيره وهذا قليل جداً ، فهو بذلك خالف منهجه في اقتصاره على القراءات العشر المتواترة . فعلى سبيل المثال: عند حديثه عن القراءات في قوله: ﴿... **وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ**... ﴾ (البقرة: 102).

---

(1) التحرير والتنوير – ج 1- ص190.

فهو يقول: " وفي قراءة ابن عباس والحسن (**الملِكين**) بكسر اللام، وهي قراءة صحيحة المعنى .." (1)

3- يندر أن لا ينسب القراءة لصاحبها ، بل يقول: وقرئ بكذا. وهذا نادر جداً لا نكاد نجده في تفسيره عند الحديث عن القراءات.

فعلى سبيل المثال، يقول عند الحديث عن القراءات في قوله: ﴿**وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ**... ﴾ (النساء: 24). فهو يقول: "... وقرئ قوله:(**محصنات**) بالفتح والكسر..." (2) .

الخاتمة

بعد أن أكرمني الله تعالى بالانتهاء من هذا البحث، فإنني أستخلص منه بعض **النتائج التالية**:

1- يعتبر الإمام ابن عاشور عالماً بارعاً، ومتبحراً في شتى أنواع العلوم، والتي منها علم القراءات، فقد برع في هذا العلم، وقام بجهودٍ جبارة في بيان هذا العلم المفيد لطلاب العلم وخصوصاً طلاب التفسير والقراءات.

2- اعتبار القراءات القرآنية حجة كبيرة على علم النحو وقواعده وليس العكس كما بين الإمام ابن عاشور ذلك في مقدمته وقام بالرد على الإمام الزمخشري.

3- اعتبار القراءات القرآنية العشر المتواترة كلها من عند الله تعالى ولا يجوز ترجيح إحدى القراءات المتواترة على الأخرى وهذا ما سار عليه الإمام ابن عاشور، فهو لم يرجح إحدى القراءات المتواترة على الأخرى، بل كان يقول: وكلتاهما صحيحة ثابتة كما هو شأن القراءات المتواترة.

4- اعتبار توجيه القراءات من الأمور الهامة في بيان التفسير ومعاني الكلمات، وأسرار البلاغة.

5- يعتبر تفسير التحرير والتنوير للإمام ابن عاشور - رحمه الله - موسوعة علمية كبيرة، لا يمكن لطالب العلم الاستغناء عنه لكثرة ما جمع فيه من العلوم المفيدة وخاصة علم القراءات وعلم البلاغة ..

6- إن هناك ضوابط محددة، وشروطاً معينة لقبول القراءة وعدم ردها، وهذا ما ذكره ابن عاشور في مقدمته.

---

(1) التحرير والتنوير – ج 1- ص 641 .

(2) المرجع السابق نفسه – ج 2- ص5 .

فهرس المصادر والمراجع

1- الإبانة عن معاني القراءات – مكي بن أبي طالب – تحقيق: د.محي الدين رمضان – دار المأمون للتراث – بيروت – ط1 – 1399 هـ.

2- الأعلام – للزركلي – دار العلم للملايين – ط 15 – 2002م.

3- البدور الزاهرة – عبد الفتاح القاضي – ط 1 – 2002م .

4- التحرير والتنوير – لابن عاشور – دار سحنون للنشر والتوزيع – تونس – 1997م.

5- تراجم المؤلفين التونسيين – محمد محفوظ – دار الغرب الإسلامي – 1985م – موقع (منتدى نور الجنة).

6- تهذيب التهذيب– لابن حجر العسقلاني– دار الفكر والنشر والتوزيع– بيروت– ط 1– 1404 هـ.

7- الجامع لأحكام القرآن – للقرطبي – تحقيق: هشام البخاري – دار عالم الكتب – الرياض – 1423 هـ .

8- غاية النهاية في طبقات القراء – لابن الجزري – دار الكتب العلمية – بيروت – ط1 – 1416 هـ.

9- الكشاف – للزمخشري – دار إحياء التراث العربي – بيروت .

10- لسان العرب – لابن منظور – دار صادر – بيروت.

11- مجلة آفاق للثقافة والتراث – د. أحمد عيساوي – جامعة باتنة – الجزائر.

12- معجم الأدباء – كامل الجبوري – دار الكتب العلمية – بيروت – ط1 – 1424هـ

13- معجم المؤلفين – عمر رضا كحالة – دار إحياء التراث العربي – مكتبة المتنبي – بيروت.

14- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار –لشمس الدين الذهبي – تحقيق: بشار معروف وآخرون- مؤسسة الرسالة – بيروت – ط 1 – 1404 هـ .

15- المغني في علم التجويد – د. عبد الرحمن الجمل – ط3 – 2002م.

16- مناهل العرفان في علوم القرآن – للشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني – تحقيق: د.أحمد المعصراوي – دار السلام – القاهرة – ط1 – 1424هـ.

17- منجد المقرئين ومرشد الطالبين – لابن الجزري – دار الكتب العلمية – بيروت – 1980 م.

18- منهج الإمام الطبري في القراءات في تفسيره – د.عبد الرحمن الجمل – إشراف: د. فضل حسن عباس – رسالة ماجستير – الجامعة الأردنية – 1412 هـ.

19- الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة – جمع وإعداد: وليد أحمد الزبيري وآخرون – مجلة الحكمة – بريطانيا – ط1 – 1424هـ.
20- النشر في القراءات العشر – لابن الجزري – مراجعة: علي محمد الضباع – دار الكتب العلمية – بيروت.